

■ الهلك السعودي يدشن مشاريع بـ 16 مليار ريال



دشن خادم الحرمين الشريفين، العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز في قصر الوادي بمنطقة القصيم أكثر من 600 مشروع بقيمة 16 مليار ريال (4.3 مليارات دولار). وتعمل السعودية على إطلاق مشاريع متنوعة في إطار "رؤية السعودية 2030" وبرنامج التحول الاقتصادي لتخفيف الاعتماد على النفط في السنوات القادمة ولبناء اقتصاد على أسس مستدامة.

وتشمل المشاريع الجديدة قطاعات تنمية وتعليمية وخدمية، بالإضافة إلى قطاع الإسكان. كذلك شملت 24 مشروعاً لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية من خلال إدارة كهرباء القصيم. وتضمّ المشاريع كذلك، أكثر من 240 مشروعاً لوزارة الشؤون البلدية

تكلفته 68 مليون ريال (18 مليون دولار) أحد أبرز تلك المشاريع حيث سيوفّر بيئة ملائمة لرائدات الأعمال السعوديات في الصناعات الخفيفة بمواصفات عالمية. المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرّف)

في أمانة وبلديات منطقة القصيم و8 مشاريع لوزارة البيئة والمياه والزراعة، وآخر للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ومشاريع أخرى تعليمية وتدريبية. ويعتبر مشروع واحة "مدن" في القصيم البالغ

■ الإمارات تحتل المركز التاسع عالمياً كأفضل أداء اقتصادي



حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز التاسع كأفضل أداء اقتصادي على مستوى العالم لعام 2018، وذلك وفقاً لتصنيف مؤشر أداء الاقتصادات العالمية IAREM الذي تصدره سنوياً صحيفة الـ "انديبننت" الأسترالية، محققة 25.63 نقطة. ويستند المؤشر في بياناته إلى عدد من التقارير الدولية، التي تتضمن مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة "هيريتيج فاوندیشن"، وتقرير حرية ممارسة الأعمال التابع للبنك الدولي، ومعهد فريزر الكندي وغيرها من المؤسسات البحثية العالمية، ويتألف من 8 مكونات رئيسية هي: دخل الفرد، ونمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الثروات، والوظائف ومعدلات التضخم والضرائب، إضافة إلى كل من صافي الدين الحكومي والحرية

الاقتصادية. واحتلت الإمارات هذه المرتبة المتقدمة في التصنيف الذي تصدرته آيسلندا للمرة الأولى، وتلتها كل من سنغافورة وهونج كونج، متفوقة على اقتصادات كبرى مثل كوريا الجنوبية التي حلت عاشره، وهولندا وألمانيا وكندا والصين وأستراليا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وغيرها. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

الاقتصادية. واحتلت الإمارات هذه المرتبة المتقدمة في التصنيف الذي تصدرته آيسلندا للمرة الأولى، وتلتها كل من سنغافورة وهونج كونج، متفوقة على اقتصادات كبرى مثل

■ حاكم مصرف لبنان: تطبيق الإصلاحات الاقتصادية سيقصّ المخاطر



المصدر (موقع CNBC عربي، بتصرّف)
عمليات البنك المركزي.

أشار حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، إلى أنّ تشكيل حكومة جديدة تلتزم بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، من شأنه أن يزيد الثقة في السوق ويقلص المخاطر وأسعار الفائدة". ولفت سلامة إلى أنّ "المصرف المركزي سيواصل الحفاظ على الاستقرار النقدي في ظل الأثر السلبي الناجم عن الجمود السياسي"، معتبرا أنّ "عمليات البنك مكلفة وينبغي تشكيل حكومة جديدة قريبا للشروع في إصلاحات وتخفيف الضغط على البنك". ويعاني لبنان من ثالث أعلى نسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وركود اقتصادي، وقد وصف صندوق النقد الدولي هذا الواقع بمواطن ضعف متزايدة في النظام المالي اللبناني، مطالبا الدولة اللبنانية بإجراء إصلاحات ضرورية من أجل خفض معدلات العجز في الموازنة وميزان المعاملات الجارية وتقليص الاعتماد على

■ "ستاندرد أند بورز": دول الخليج بحاجة لـ 300 مليار دولار بحلول 2021



المصدر (موقع CNBC عربي، بتصرّف)
دول الخليج العربية سيبلغ نحو 75 مليار دولار العام القادم من 190 مليار دولار في 2016.

كشفت وكالة ستاندر اند بورز للتصنيفات الائتمانية، عن حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إلى جمع حوالي 300 مليار دولار بين 2018 و2021، مبيّنة أنّ متطلبات التمويل الأضخم سيكون من نصيب المملكة العربية السعودية. وباتت السعودية أبرز مصدر دين دولي في المنطقة إذ اقترضت 52 مليار دولار عبر مزيج من السندات الدولية التقليدية والإسلامية منذ دخولها الأسواق العالمية للمرة الأولى أواخر 2016. وتتوقع ستاندر اند بورز جمع 70 في المئة من الثلاثمئة مليار دولار التي تحتاجها دول المنطقة عن طريق الدين وسحب الثلاثين بالمئة الباقية على الأصول. ومن المتوقع أن تلبى قطر والبحرين حاجتهما التمويلية عن طريق الدين بشكل حصري تقريبا بينما ستعتمد الكويت وأبو ظبي بدرجة أكبر على الأصول. وتشير تقديرات ستاندر اند بورز إلى أن العجز الإجمالي لحكومات

■ ارتفاع إجمالي أصول البنوك الإسلامية في قطر



المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرّف)
بنهاية أيلول (سبتمبر).

ارتفع إجمالي أصول البنوك الإسلامية العاملة في قطر بنهاية الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 1 في المئة على أساس سنوي إلى 352.2 مليار ريال، بينما انخفضت على أساس ربعي بنسبة 0.2 في المئة. وبلغ إجمالي ودائع القطاع العام القطري في البنوك التجارية العاملة في قطر بنهاية أيلول (سبتمبر) 292.1 مليار ريال، بانخفاض نسبته 4.5 في المئة على أساس سنوي، وبارتفاع قدره 1.7 في المئة مقارنة بشهر آب (أغسطس) السابق. ووفقا للنشرة الفصلية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، فقد انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 8.2 في المئة على أساس سنوي، إلى 163.2 مليار ريال. فيما سجلت ودائع التوفير نموا بنسبة 7 في المئة إلى 101.4 مليار ريال، والودائع تحت الطلب انخفاضا بنسبة 8.5 في المئة إلى 27.5 مليار ريال